جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس
مدخل الى الاقتصاد السياسي

سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية

من إعداد:

د. مريم زكري

السنة الجامعية

2020-2019

المحاضرة الأولى : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس

كارل هانريك ماركس فيلسوف ألماني و اقتصادي و عالم اجتماع، و مؤرخ و صحفي و اشتراكي ثوري ، عاش في الفترة**(1818/1883)** .لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع و في تطوير الحركات الاشتراكية و اعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ نشر العديد من الكتب خلال حياته ، اهمها بيان الحرب الشيوعي 1848، و رأس المال 1867-1894.

يبدأ ماركس تحليله للاقتصاد بنقد موضوع و منهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظري يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي و قوانين حركيته . فيثير ماركس اولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدي، من حيث طبيعته و حدوده. فهو انطلق من بروز بعض الانتقادات، خاصة مع تطور الأحوال الاقتصادية في بريطانيا و فرنسا (1811-1871)، و يمكن تلخيص أهم الانتقادات الموجهة للكلاسيك فيمايلي :

1-اعتماد النظرية الكلاسيكية كثيرا على التحليل الكمي و تجاهل التحليل الكيفي .
2-فكرة الكلاسيك أن كل القوانين الاقتصادية هي نتيجة للحالة النفسية للإنسان هي خاطئة بحيث تتناسى دور و أهمية العلاقات الاجتماعية .
3-اعتقاد الكلاسيك بأن كل الظواهر الاقتصادية هي ظواهر أبدية و هذا كذلك اعتقاد خاطئ حسب ماركس الذي يرى أن هذه الظاهرة متعلقة بالطبيعة الديناميكية (أي كل مظهر اقتصادي متعلق بالأشكال الاجتماعية للإنتاج)

و يجب الإشارة أن النظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي قد تأثرت بثلاث تيارات هامة :

- الفلسفة الكلاسيكية
- الاقتصاد السياسي البريطاني
- التيارات الاقتصادية الفرنسية

أما بالنسبة لماركس يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج و التوزيع و بطبيعتها الدياليتيكية (اي الجدلية) . فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية، و من ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعية .

فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية و من ثم تاريخية، في هذا المجال يتعين التمييز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للإنتاج
- ظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للإنتاج

و عليه فإن ماركس يعتمد على النظرية الدياليتيكية للعلاقة بين الانسان و الطبيعة و ذلك حسب نقطتين :

- **المادية الجدلية** : أي أن كل الحركات الطبيعية للإنسان (الأكل، الشرب، البيع و الشراء، الاستهلاك ....) هي مرتبطة أساسا بالمادة و هي غير منفصلة لكن بالإشارة أن هذه الحركات هي في استمرار الذي يؤدي إلى تغيير .
- **المنطق الدياليتيكي** : أي أن تفسير العلاقة بين الانسان (حركاته) و الطبيعة هي علاقة منطقية مبنية على أن حركة الفكر ليس إلا انعكاسا لحركة الواقع .

نظرية القيمة عند ماركس :

في موضوع القيمة فإن كارل ماركس يشترك مع ريكاردو في بعض النقاط، فماركس جعل من نظرية القيمة حجر الزاوية في بناءه النظري و تحليله الاقتصادي .

ينطلق ماركس في تحليله من مفهوم البضاعة التي يرى أن من الضروري فصلها عن المنتوج و يرى أن كل بضاعة تحتوي على قيمة الاستعمال و قيمة التبادل لكن يحث ماركس أن تحديد أي نوع من القيمة (استعمالية أو تبادلية) تتعلق أساسا بالعمل .

فالقيمة الاستعمالية : هي صلاحية المنتوج لإشباع حاجة معينة، تعود هذه الصلاحية إلى المواد التي يتكون منها المنتوج و العمل الذي يتفق في إنتاج هذا المنتوج .

القيمة : فالقيمة حسب ماركس هي ظاهرة تنتمي إلى انتاج المبادلة و مقدار القيمة يقاس بكمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة .

القيمة التبادلية : هي علاقة بين قيمتين، و التي تكمن من الحصول على بضائع أخرى أي تعتمد على تبادل السلع و البضائع . و القيمة النسبية لسلعة ما في صورة و السلعة التي تلعب دور النقود تكون بصدد لمن هذه السلعة .

أما عن فضل القيمة :

ينطلق ماركس من نظرية القيمة لتحليل مفهوم القيمة الزائدة (أو فضل القيمة) خاصة أن العمل هو مثل أي سلعة أي يخضع لعملية العرض و الطلب، لكن يجب التفرقة بين قوة العمل و إنتاج العمل حيث أن :

1-**قوة العمل** : التكاليف اللازمة لإنتاج قوة العمل أو لتجديدها و هي كلفة العمل و قيمتها تقاس بالزمن الذي يحتاجه العمل لإنتاج الحاجات .

2-**ناتج العمل** : الوقت الذي استعمل في انتاج السلعة أم بضاعة ما من طرف العامل و يكون غالبا أكبر وقت قوة العمل .

و بالتالي فإن حساب فضل القيمة يكون عن طريق الفرق بين ساعات العمل المخصصة لقوة العمل و ساعات العمل المخصصة في انتاج العمل أي الفرق بين الأجر المقدم لساعات قوة العمل و الأجر المقدم لساعات انتاج العمل .

و بالتالي : **القيمة الزائدة هي الفرق بين القيمة الجديدة المنتجة من اليد العاملة و قيمة هذه اليد العاملة.** و يمكن شرح ذلك في المثال التالي :

عدد ساعات العمل لقوة العمل	عدد ساعات العمل لانتاج العمل	قيمة فضل القيمة	نسبة فضل القيمة
6 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	%66=100*6/4
6 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	%83=100*6/5
6 ساعات	10 ساعات	4 ساعات	%100=100*6/6

يرى كارل ماركس أن للنقود دور أساسي في عملية خلق القيمة الزائدة و يتسم رأسمال إلى نوعين :

- **الرأسمال المتغير**: المبلغ المخصص لدفع أجور العمال .
- **الرأسمال الثابت** : المبلغ المخصص لشراء و استعمال الآلات و المواد الأولية .

أشكال القيمة الزائدة :

1- **القيمة الزائدة المطلقة** : و يقصد بها زيادة في المدة الزمنية للعمل و لكنها تتأثر بالحدود الطبيعية و الفيزيائية للعامل

2-**القيمة الزائدة النسبية** : و يقصد بها الزيادة في انتاجية العمل بالاعتماد على التأثير على المدة الزمنية و كذلك عن طريق المكننة .

3-**القيمة الزائدة الاضافية (الفرقية)** : و يقصد بها القيمة الزائدة المتحصل عليها من تحسين فعالية نمط العمل، اي الاعتماد على الامكانيات الحقيقية للمؤسسة في الانتاج بتكاليف أقل للسلع .

الربح : و هو المبلغ النقدي الذي يبحث المنتج لتعظيمه و يكون خاصة الفرق بين التكاليف المستعملة (اي رؤوس الاموال المستعملة) و الايرادات المتحصل عليها .

ينطلق ماركس من البنية الوسطية للربح و يؤكد ان المنافسة هي التي تخلق نوع من التعادل في الربح بين كافة المؤسسات الصناعية و هو يفرق كما ذكرنا سابقا بين نوعين من رأسمال (ثابت و متغير)

و من كل هذا يتضح ان البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده للبناء النظري الكلاسيكي او التقليدي بفضل منهجه توصل ماركس في ذات الوقت الى ان يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج اساسية صحيحة و ان يقدم النظرية التي تمثل نفيا لهذه النظرية التقليدية. على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس تطوره الدياليكتي .

المحاضرة الثانية :الأزمة الاقتصادية العالمية الثانية 1929 و مخلفاتها :

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات العشرينيات نموا و تطورا اقتصاديا سريعا أساسه بالدرجة الأولى ارتفاع مستويات الإنتاج الصناعي، أي ارتفاع وتيرة الإنتاجية للسلع الصناعية هذا من جهة أولى، من جهة ثانية اشتداد حدة المضاربة في البورصة .

و قد انعكست سمات تطور النشاط الصناعي و المالي الذي حضي به المجتمع الأمريكي و الذي لم عم أو شمل جميع الفئات المهنية و الطبقات الاجتماعية باستثناء فئة المزارعين التي بقيت بمعزل عن هذه الرفاهية ،و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الجملة للمحاصيل الزراعية، أما الدول الأوربية التي كانت مصرحا الحرب العالمية الثانية فقد واجهت مصاعب اقتصادية كبيرة، فألمانيا المجبرة على دفع تعويضات الحرب انهارت عملتها الوطنية و زادت نسبة الضخم بشكل كبير، إما بريطانيا فقد تأخر جهازها الصناعي بسبب المنافسة الأمريكية، و لم يعد يتماش مع متطلبات التطور التكنولوجي، فلم تستطيع بريطانيا استرجاع عافيتها الاقتصادية التي عاشتها في القرنين السابقين، في ضل هذه الضر وف اجتاحت البلاد موجة من الاحتجاجات العمالية لتبلغ ذروتها في سنة 1926 بسبب الإضراب العام الذي حدث في روسيا .

بالنسبة لفرنسا وبفضل الاستثمار في المستعمرات القديمة و نهب ثرواتها الطبيعية و استغلال اليد العاملة ،حققت ارتفاعا في نسبة النمو الصناعي و فائض في ميزانها التجاري .

أولا :مظاهر الأزمة

انطلاق الأزمة كان من بورصة وول ستريت بنيويورك يوم 24 أكتوبر 1929 بعد طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة راصدة فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم، انتشار الأزمة لم يكن عابرا أو حادثا تقنيا بل استقرت الأزمة و دامت و بلغت قطاعات أخرى من الاقتصاد الأمريكي (الصناعة –السكك الحديدية – الخدمات العمومية) تم انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي العالم الرأس مالي (أوروبا و مستعمراتها).

المظاهر الاقتصادية:

- تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي، ما عدا روسيا و اليابان .

- إفلاس المؤسسات التجارية و الصناعية و سقوطها في المديونية.
- بروز ظاهرة فائض الإنتاج و انخفاض الأسعار و إفلاس الفلاحين.

المظاهر الاجتماعية:

- معانات الفلاح من انخفاض الأسعار وارتفاع الأسعار و ارتفاع الضرائب و المديونية و اضطراره الى بيع أراضيه و الهجرة .

- انتشار البطالة و ما رافقها من بؤس وتشرد في المجتمعات الرأس مالية المعرضة للأزمة.

ثانيا :أسباب انفجار الأزمة

يتفق محللو الأزمة العالمية لسنة 1929 أن الأسباب العميقة لانفجار الأزمة في الولايات المتحدة في أكتوبر 1929 ترجع الى ثلاث ظواهر رئيسية:

أ- اختلاف التوازن بين الانتاج و الاستهلاك

لقد تميزت فترة العشرينيات بانتشار نموذج حياة الرفاهية الامريكية المعتمدة على النمو المضطرد للإنتاج و الاستهلاك المفرط للمنتجات الصناعية غير انه ابتداء من سنة 1928 اصبح من الصعب تصريف بعض السلع بسبب تشبع الاسواق الداخلية و الخارجية .

بالنسبة للأسواق الداخلية وصل المستهلكون الى مستويات كبرى من التشبع من ناحية اولى ومن ناحية ثانية ان ميل معدل الربح نحو الانخفاض ادى الى تراجع نمو الاستهلاك امام تسارع وتيرة نمو الانتاج خاصة في مجال انتاج السيارات و قطاع البناء و قد صاحب هذا كدلك انخفاض اجور بعض الفئات المهنية كالمزارعين و العمال الموسميين و الذين بلغ عددهم 02 مليون عامل مستهم ظاهرة جهود الاجور مقابل نمو الانتاج فمثلا ارتفع الاجر الاسبوعي في الصناعة بنسبة 1.4% مقابل ارتفاع نسبة الانتاج ب 3.6%.

ان سوء توزيع نتائج النمو يمكن لمسه بشكل اساسي بين سنتي 1922-1929 حيث لم تفع الاجولر الحقيقية في القطاع الصناعي سوى ب17% مقابل ارتفاع في الارباح الخاصة باب

المؤسسات تجاوز 62 %وهذا ما يفسر تراجع القدرة الشرائية لدى فئة الغالبية العظمى العمال هذا ما كان يحدث اخليا في الولايات المتحدة الامريكية .

ب- الافراط و التمادي في منح القروض

اعتمدت الرفاهية الاقتصادية التي ميزت المجتمع الأمريكي على تعبئة الاستهلاك الجماهيري الواسع مستعملة في ذلك الحملات الاشهارية بجميع وسائل الاعلام ضف الى ذلك تعميم عمليات القرض الاستهلاكي اي اقتناء السلع و الخدمات بواسطة عمليات القروض التي تمنحها البنوك بفوائد حسب اجال محددة مسبقا. والعملية في حد ذاتها تعبر عن استلام السلع عاجلا والدفع يكون اجلا وقد ترتب عن ذلك انفاق الدخل قبل حلول موعد قبضه ولكن اذا كانت تسهيلات القروض تحافظ على الاستهلاك بوتيرة مرتفعة اكثر مما تسمح به القدرة الشرائية وكذلك تشجع التوسع في الانفاق الاستهلاكي فان هذه العوامل مجتمعة سوف تعمل على تحويل القدرة الشرائية و الرفاهية الاقتصادية الى مظاهر اصطناعية ليس الا...و ينتج عن ذلك ظهور قوة شرائية مرتفعة لا تعكس حقيقية المستوى المعيشي للأمريكيين.

ج- المضاربة في البورصة:

من المعروف ان المؤسسة الاقتصادية تقف دائما امام ثلاث خيارات في رسم استراتيجيتها التمويلية اولها تحقيق التمويل الذاتي اي الاعتماد على قدرتها المالية المحضة كإعادة استثمار ارباحها غير موزعة او تخصيص جزء معين من ارادتها لضمان تحقيق التمويل الذاتي ،الخيار الثاني هو اللجوء الى السوق النقدي اي التمويل عن طريق القروض من البنوك التجارية بسعر فائدة محدد مسبقا ، بينما الخيار الثالث فإمكان المؤسسة عمومية كانت او خاصة ان تقوم باستصدار الاسهم فتحول بذلك السماسرة الى وسطاء ماليين بين البنك و المكتتبين في السوق المالي و لقد ادى عن المضاربة بشكل متسارع الى نتائج وخيمة .

ثالثا: نتائج الازمة

عرف العالم الرأسمالي تحويلات كبرى اثر الازمة العالمية لسنة 1929 فاعتبرت هذه التغيرات نتائج لا يمكن الاستهانة بها باعتبارها تركت اثار عميقة في تاريخ النظام الرأسمالي ،نجمها فيما يلي :

1- ضعف الاقتصاد العالمي :

رغم تبني سياسيات الانتعاش و اعادة بعث الاقتصاديات القومية و على راسها برنامج " العهد الجديد " الا ان سمة الضعف والركود قد غلبت على الاقتصاد العالمي ، فمعدلات النمو سجلت انخفاضا كبيرا مقارنة مع ما قبل الازمة ،و الطلب الكلي لم يعد يوازي الانتاج الكلي و انعكس ذلك على تحقيق العمالة الكاملة و اتجه تنشيط الاقتصاد و تطويره الى الاعتماد على الصناعات الحربية و دعم التسلح نظرا لمستجدات الصراع التي بدأت تظهر بوادره ،اما حجم المبادلات التجارية قد تراجع حجمه الى 22 مليار$ سنة 1938بعدما فاق 33 مليار$ سنة 1928 بسبب انتشار سياسة الحماية و القيود الجمركية على السلع المستوردة و تبني بعض الدول سياسة الانغلاق صراحة كما فعلت المانيا .

2- تسببت الأزمة في زعزعة الاستقرار النسبي فب النظام الرأسمالي بكامله.
3- انسياب الأزمة و تعميمها الى كل الدول الرأسمالية الأخرى في فترات متتابعة، هذه الأزمة التي كادت أن تقضي على النظام الرأسمالي في حد ذاته .
4- تميزت الأزمة بحدة شديدة حيث ضربت المؤسسات في العمق و بقوة كبيرة.
5- استمرار آثار الأزمة حتى قيام الحرب العالمية الثانية 1939. ففي الكثير من الأحيان تكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق الاقتصادي، و هذه حقيقة لصيقة بالنظام الرأسمالي.

المحاضرة الثالثة: منظمة التجارية العالمية

تعتبر الاتفاقية المنشئة لمنضمة التجارة العالمية تتويجا لنتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة في جولة الاوروجواي للمفاوضات التجارة متعددة الأطراف و التي تم التوقيع على الاتفاق النهائي لها في مدينة مراكش المغربية في أفريل 1994 و دخلت حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 1955 ،فهي جاءت لتحل محل Gatt و لتمكين اكبر عدد ممكن من الدول إتمام إجراءات التصديق و هي تعتبر كمنظمة لها الشخصية و القدرة القضائية على تنفيذ مهامها و حل النزاعات التجارية .

(شملت المنظمة أثناء إنشائها 110 دولة 85 دولة نامية و في الدوحة في 2001 أوصلت العدد إلى 242 دولة عضو).

و الانضمام لعضوية المنظمة مفتوح لجميع الدول التي تلتزم بتقديم تنازلات جمركية و غير جمركية بهدف تحسين فرص منتجات الدول الأخرى مقابل استفادتها من الإعفاءات المماثلة من الدول الأخرى .

أما بالنسبة للانسحاب من المنظمة ، نظمت ضوابطه المادة 15 من الاتفاقية ،حيث يحق لأي و الانسحاب من المنظمة و يصبح هذا الانسحاب ساريا بعد مضي 6 أشهر من تاريخ إيداع إشعار بالانسحاب يحرر من طرف المدير العام للمنظمة مع إسقاط كافة الالتزامات

اهداف المنظمة :يمكن القول ان الهدف الاساسي التي تسعى اليه المنظمة يدور حول تحرير التجارة الدولية وهي تسعى لتحقيق الاهداف التالية :

- خلق جو تنافسي دولي في التجارة العالمية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد. تعظيم الدخل القومي العالمي و رفع مستويات المعيشة
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، و زيادة الانتاج بشكل متواصل و المتاجرة في السلع و الخدمات مما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق مستويات التنمية المستدامة
- توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة .

- محاولة إقحام الدول النامية في التجارة الدولية بصورة أفضل .
- زيادة التبادل التجاري الدولي و تنشيط التجارة بين دول العالم على اسس متفق عليها.

مهام و وظائف المنظمة : في ضوء تلك الاهداف تسعى المنظمة لتحقيق المهام التالية :

- متابعة تنفيذ و ادارة الاعمال الاتفاقية الخاصة بجولة اوروغواي
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء
- تهيئة الاطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد و القوانين و الاجراءات التي تحكم و تنظم تسوية المنازعات .
- وضع أسس و محاور التعاون المختلفة بينها و بين كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الى اعلى درجة من درجات التناسق في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية

الهيكل التنظيمي للمنظمة :

- المؤتمر الوزاري : يتألف من ممثلي جميع الدول الاعضاء بالمنظمة و يجتمعون كل سنتين .
- المجلس العام : يتألف من ممثلي جميع الاعضاء و يجتمع وقت الحاجة .
- المجالس الفرعية : هناك ثلاث مجالس تعمل تحت إشراف المجلس العام و هي : مجلس التجارة في السلم، و مجلس التجارة في الخدمات و مجلس النواب المتعلقة بالتجارة .
- اللجان المتخصصة: و هي عبارة عن لجان متخصصة مثل لجنة قيود ميزات المدفوعات و المراقبة ....
- أمانة المنظمة : تنشأ المنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد مسؤولياته و سلطته و شروط خدمته .

آثار المنظمة على اقتصاديات الدول النامية

الآثار الايجابية :

- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة التبادل الدولي
- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلا أسواق الدول المتقدمة
- انتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول النامية مثل الزراعة، الصناعة و الخدمات.
- زيادة الكفاءة الانتاجية في الدول النامية من خلال زيادة المنافسة الدولية .

الآثار السلبية :

- الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية سيزيد من اسعار الواردات الغذائية، و له بالتالي آثار سلبية على ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات التضخم
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بأقل تكلفة و جودة أكبر و هذا يؤثر على الصناعات الوطنية و بالتالي يخلق البطالة .
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية الى عجز او ازدياد عجز الموازنة العامة أو زيادة الضرائب مما قد يزيد من تكلفة الانتاج .

و في الاخير يمكن القول ان هذه المنظمات او الوكالات الدولية تنتقدها العديد من الدول على اساس انها لا تمدها الا بقدر محدود من احتياجاتها و كثيرا ما لا توجه مساعدة الى الدول الاكثر حاجة اليها، و كذلك الدول المتلقية للمساعدة تفتقر في معظم الاحوال الى السياسات الملائمة التي تمكنها من تحقيق اقصى فائدة منها .

- تعظيم الدخل القومي العالمي و رفع مستويات المعيشة
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، و زيادة الانتاج بشكل متواصل و المتاجرة في السلع و الخدمات مما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد و دعم الوسائل الكفيلة بتحقيق مستويات التنمية المستدامة
- توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة .
- محاولة إقحام الدول النامية في التجارة الدولية بصورة أفضل .

المحاضرة الرابعة : صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي ،بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

انعقد المؤتمر المالي و النقدي العالمي في "بروتن وودز" الأمريكية ، و تقرر انشاء صندوق النقد الدولي وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات العالمية ، أنشئ بموجب معاهدة دولية للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية و هو وكالة دولية متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، اصبح له وجود فعلي في 1945 ،يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي .

أهداف الصندوق :

- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول الى التنافس على تحفيض قيمة عملاتها .
- اقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف ، و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو و تنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح هذا الاختلال .
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية .
- التشاور للدول الأعضاء فيما يتعلق بالأمور النقدية و الاقتصادية.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية.

أما فيما يخص موارده فيحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساسا من اكتساب حصص الأعضاء فيه ،غير انه يجوز للصندوق إن يقترض عند الحاجة لتكميل موارده والتي يحصل عليها من الدول الصناعية تحت ما يسمى بالاتفاق العام للاقتراض .

و يعتبر نظام الحصص أهم ما يميز الصندوق و تكون أهميته فيما يلي:

1-هي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق .

2-هي تحدد حق البلد العضو في موارد الصندوق .

3-تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو .

4-على أساس توزيع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء و لا تتسم حصص الدول الأعضاء بالثبات .فمن الممكن تعديلها و قد أورد الصندوق في ميثاقه أحكام و مجموعة من القواعد المقيدة و المنظمة لمنع دول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده .هذه الأحكام هي :

1-لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في السنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز ربع حصتها (25%).

2-إن البلد العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.

إن الغاية من إتاحة موارد الصندوق المالية هي مساعدة البلدان الأعضاء على حل المشكلات المتعلقة بموازين مدفوعاتها ،و الإسهام في تخفيف أثار عملية التصحيح ، و يقدم الصندوق دعمه المالي بواسطة موارده العامة و تسهيلاته التمويلية المسيرة .و يخضع التمويل الذي يقدمه الصندوق لموافقة المجلس التنفيذي و هو مشروط في معظم الحالات بتعهد البلد العضو باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أسباب الاختلال في مدفوعا ته.

أما عن رؤية الصندوق في واقع التنمية الاقتصادية في العالم الثالث

فتتمثل سياسة الصندوق في تقديم علاج واحد يصلح لجميع البلدان بغض النضر عن بنية الاقتصاد و موارده و هذه السياسة تسمى بالتكييف الهيكلي فبمنطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي و تقني لا يهمه الجانب الاجتماعي و الجانب التنموي ،لان الاقتصاد في منظوره هو عبارة عن ميكانيك اذا عرف بعض الاختلالات يجب العمل على معالجتها و الرجوع إلى التوازنات الأساسية(توازن الميزان التجاري ،ميزان المدفوعات ،توازن ميزانية الدولة).

و الواقع أن التنمية لا يمكنها أن تتحول أو تقحم في التوازن الذي يشكل مفهوما مجددا ،و يتغير محتواه و مدلوله بتغير المعطيات و الأوضاع .إما التنمية فهي الصراع ضد المرض و البطالة و الأمية و سوء التغذية ،و التنمية في استعادة و استرجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار . و من هنا يجب على حكومات الدول النامية المعنية برامج التكييف الهيكلي إلى إعادة النظر في سياساتها و نهج سياسة مغايرة ، و الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفادي إرهاق القوة الشرائية للمواطنين و استنزافها ،سياسة تنتهج نهجا وطنيا أصيلا يهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية ،سياسة جديدة من شانها أن تكسر إطار هذه الحلقة المفرغة .و تؤدي سياسة الصندوق إلى اتجاه انكماشي طويل الأمد في الدول التي تقبلها ، و كذلك إلى إضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، و تكفي هذه الحقائق المادية لتنفيذ إيمان الصندوق بفضل آليات السوق ، و يظهر إن الاعتماد عليها وحدها يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي إضافة إلى الآثار الاجتماعية و السياسية السلبية .

واخيرا يمكن القول ان العلاقة بين صندوق النقد الدولي و الدول المتخلفة وخاصة في العشرية الاخيرة وذلك نتيجة تزايد الطلب من طرف هذه الدول على موارد الصندوق نظرا للأضرار التي لحقتها من جراء الازمات الاقتصادية الدولية التي يعاني منها العالم الثالث مما جعل هذه الدول تشهد اختلالات في موازين مدفوعاتها و بالتالي اللجوء الى الصندوق بغية الاستفادة من الموارد. ومن اجل هذا الاستغلال يقترح الصندوق جملة من الاجراءات تدعى "سياسات التثبيت" وهي:

-ضرورة تحرير التجارة و الصرف.

-الالتزام بتخفيض العملة .

-وضع برنامج لمكافحة التضخم عن طريق مراقبة القروض المصرفية .

-الغاء الدعم عن الاسعار لكل السلع و الخدمات.

-الدعوة الى خصخصة القطاع العام.